الحدث

في اليوم الرابع من العدوان الإسرائيلي على غزة، وجّهت المقاومة الفلسطينية ضربات قاسية للاحتلال، عبر استخدام الطيران المسيّر المفخخ، وباستهداف عبر صاروخ يصل مداه إلى 250 كيلومتراً. في المقابل، واصل الاحتلال ضرباته الجوية على القطاع، موقعاً المزيد من الشهداء، مع حشده قوات برية على حدود غزة. وعلى الرغم من تشديد الاحتلال على أنه لن يوقف عدوانه، فإن تفاقم الأوضاع في الداخل، بعد اعتداء يهود متطرفين على الفلسطينيين، يضغط على القيادة الإسرائيلية لسرعة إنهاء عدوانها

غزة تفاجئ الإسرائيليين

حراك فلسطيني الداخل يحاصر الاحتلال

يواصل الاحتلال استهداف المباني المدنية (Getty)

غزة ـ ضياء خليل
صالح النعامي

وجّهت المقاومة الفلسطينية ضربات قاسية أمس الخميس للاحتلال الإسرائيلي رداً على عدوانه المتواصل منذ مساء الإثنين على قطاع غزة، عبر إدخال سلاحين جديدين إلى معركة «سيف القدس»، الأول هو الطائرات المسيّرة المفخخة، والثاني هو صاروخ جديد بمدى 250 كيلومتراً وبقوة تدميرية هي الكبرى، وفق «كتائب القسام»، التي أعلنت أنها استهدفت فيه مطار رامون، وذلك بالتوازي مع إطلاق عشرات الصواريخ على المناطق القريبة من غزة وعلى تل أبيب. في المقابل، فإن الاحتلال الذي أعلن أنه قصف منذ مساء الإثنين أكثر من 600 مرة غزة، مع حشد قوات على حدود القطاع والتلويح بشن هجوم بري، ورفض مبادرات وقف إطلاق النار، يبدو أنه يواجه مأزقاً من مكان آخر، وهو الجبهة الداخلية، مع انتفاض فلسطينيي الداخل نصرة للقدس المحتلة وغزة، وما تبع ذلك من اعتداء إسرائيليين على هؤلاء، وهو ما يضغط على الاحتلال لإنهاء عدوانه على غزة بشكل سريع. وذكرت صحيفة «هآرتس» أن تفجّر الأوضاع في الداخل الفلسطيني المحتل، يدفع الجيش للاستعداد لإنهاء العملية العسكرية على غزة. وقال المراسل العسكري للصحيفة ينيف كوبوفيتش، إن قيادة الجيش الإسرائيلي تفترض أن المستوى السياسي لم يعد بوسعه تأجيل موعد إنهاء الحرب على غزة بفعل الأحداث داخل المدن الإسرائيلية، مشيراً إلى أن تكثيف إسرائيل غاراتها في غزة حالياً يأتي في إطار محاولة تقديم إنجازات قبل الإعلان عن إنهاء الحملة العسكرية. وأضاف: «الجيش يستعد لأن يتلقى تعليمات من المستوى السياسي لإنهاء العمليات القتالية ضد غزة بسبب المواجهات العنيفة في أرجاء إسرائيل التي أججت المخاوف من إمكانية فقدان السيطرة على الأمن الداخلي». وحسب كوبوفيتش، فإن هناك قناعة آخذة بالترسخ لدى القادة العسكريين في تل أبيب بأن التهديد الذي تمثله المواجهات بين الفلسطينيين واليهود داخل المدن الإسرائيلية على المجتمع الإسرائيلي أكبر من الخطر الذي تمثله غزة، مما يجعل الجيش مصمما على محاولة تحقيق إنجازات في مواجهة «حماس» تبرر إنهاء الحملة في أسرع وقت.

يأتي ذلك على الرغم من الحديث العلني عن استمرار العملية. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن «العملية العسكرية» في قطاع غزة «ستستغرق بعض الوقت». وخلال زيارة تفقدية لإحدى بطاريات «القبة الحديدية»، قال نتنياهو: «سيستغرق الأمر بعض الوقت... من خلال الإصرار، في الدفاع والهجوم، سنحقق غايتنا، وهي استعادة الهدوء لدولة إسرائيل»، وفق بيان لمكتبه. من جهته، قال وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين، إن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية «الكابينت» رفض الأربعاء مبادرات وقف إطلاق النار في غزة. وقال في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي «بالأمس (الأربعاء) قررنا بالإجماع الرفض المطلق لجميع المبادرات المختلفة لوقف اطلاق النار». وأضاف: «انتهى الوقت الذي تتم فيه الأمور، بناء على طلب حماس».

وفي سياق التصعيد الإسرائيلي، استدعى جيش الاحتلال أمس، 7 ألوية جندي من قوات الاحتياط، بحسب وسائل إعلامية. وقالت القناة الإسرائيلية السابعة إن الجيش استدعى هؤلاء الجنود «لتعزيز القوات والجبهة الداخلية». وذكرت القناة «13» أن رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي، ألغى الإجازات في صفوف القوات العاملة، واحتشدت قوات إسرائيلية على طول الحدود مع غزة أمس. وقال متحدث عسكري إسرائيلي، وفق وسائل إعلام، إن إسرائيل في «مراحل مختلفة من الإعداد لعمليات برية».

في المقابل، أدخلت «كتائب القسام» سلاحاً جديداً إلى المعركة، إذ استهدفت بعدد من الطائرات المسيّرة المفخخة من طراز «شهاب» القادم بحلق في سماء فلسطين نحو كل هدف نحدده ونقرره». ودعا شركات الطيران العالمية إلى وقف فوري لرحلاتها إلى أي مطار في نطاق جغرافيا فلسطين المحتلة.

في مرمى صواريخنا، وها هو سلاح الردع

استهدفت «القسام» مطار رامون بصاروخ بمدى 250 كيلومتراً

وفد أمني مصري في تل أبيب لبحث وقف إطلاق النار

وفي كلمة أخرى مسجلة، أكد أبو عبيدة أنّ لدى المقاومة الكثير للرد على العدوان الإسرائيلي. وقال: «لا خطوط حمراء في ذلك»، في إشارة إلى أنّ المقاومة لم تستخدم كل أدواتها القتالية حتى الآن. وأضاف في رسالة للفلسطينيين: «لدينا المزيد وفي جعبتنا الكثير الكثير مما يسركم ويرفع رؤوسكم ويجعلكم تفخرون أمام العالم بمقاومتكم وشهدائها وأبطالها». وفي رسالة لإسرائيل، قال أبو عبيدة: «احشدوا ما شئتم من قوات براً وبحراً وجواً؛ فقد أعددنا لكم أصنافاً من الموت ستجعلكم تلعنون أنفسكم ولن تجدوا منا ضعفاً أو جزعاً أو تراجعاً وليس لكم منا إلا السيف والنار».

يأتي ذلك فيما واصلت المقاومة إمطار العديد من المناطق الإسرائيلية بالصواريخ، ودوّت صافرات الإنذار ظهر أمس في عدد من المدن والبلدات وسط وجنوبي إسرائيل، ومنها تل أبيب وبئر السبع وعسقلان ونتيفوت وقاعدة تل نوف وقاعدة نيفاتيم. وقد بلغ عدد الصواريخ التي انطلقت من القطاع حتى عصر أمس، بحسب الجيش الإسرائيلي، أكثر من 1600. فيما قال الجيش إنه قصف منذ مساء الإثنين أكثر من 600 مرة غزة. واضطرت سلطات الاحتلال لإعلان تحويل مسار جميع الرحلات المتوجهة إلى مطار بن غوريون أمس باتجاه مطار رامون حتى إشعار آخر بسبب إطلاق صواريخ من قطاع غزة. وألغت الشركات الجوية الدولية رحلاتها من وإلى تل أبيب أمس.

في المقابل، واصل جيش الاحتلال استهداف مبانٍ ونقاط متعددة في غزة، لترتفع حصيلة الشهداء إلى 87 في غزة بينهم 17 طفلاً، ونحو 487 جريحاً، حتى عصر أمس. بينما قتل سبعة أشخاص في الجانب الإسرائيلي بينهم طفل وجندي، ومئات الجرحى.

ويتواصل التصعيد على الرغم من جهود مصرية وأخرى أميركية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وقالت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» إن وفداً أمنياً مصرياً من جهاز المخابرات العامة برئاسة اللواء أيمن بديع، وصل إلى تل أبيب أمس لبحث وقف إطلاق النار في قطاع غزة وإنهاء موجة التصعيد الأخيرة في الأراضي الفلسطينية.

وأضافت المصادر، أن زيارة الوفد جاءت بعد سلسلة اتصالات على مدار اليومين الماضيين بين مصر وإسرائيل من جهة، ومصر وأطراف دولية من جهة أخرى، لمنع التصعيد.

بالتوازي مع ذلك، كثّفت الولايات المتحدة حراكها واتصالاتها مع جهات فاعلة أخرى في المنطقة، لا سيما مصر والأردن. وأعلنت واشنطن إرسال مساعد وزير الخارجية للشؤون الإسرائيلية والفلسطينية، هادي عمرو، إلى تل أبيب لبحث التهدئة. في حين دعت موسكو إلى اجتماع طارئ للجنة الرباعية حول الشرق الأوسط التي تضم الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

كذلك، يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً ثالثاً حول الوضع الفلسطيني اليوم الجمعة. وخلال أول اجتماعين عبر الفيديو عقدا في جلستين مغلقتين، عارضت الولايات المتحدة تبني إعلان مشترك يدعو إلى وقف التصعيد، معتبرة أنه «يأتي بنتائج عكسية» في هذه المرحلة، كما قال دبلوماسيون. وأعربت الصين التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن أمس عن «قلقها العميق» إزاء التصعيد. وقالت إن بياناً مشتركاً يدعو إلى وقف الاشتباكات جاهز لكن بعض الدول «تعرقل» تبني النص. وكتب السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، في رسالة وجهها إلى كبار مسؤولي المنظمة: «يجب على المجتمع الدولي وخصوصا مجلس الأمن التحرك من دون تأخير لمطالبة إسرائيل بوقف هجماتها على السكان المدنيين الفلسطينيين». ووقف «خططها للتهجير القسري والتطهير العرقي لفلسطيني مدينة» القدس. وقال دبلوماسي طلب عدم كشف هويته لوكالة «فرانس برس» إن الهدف من الاجتماع الجديد لمجلس الأمن ليس زيادة «الاجتماعات وصياغة النصوص» بل «محاولة المساهمة في السلام ووجود مجلس للأمن قادر على الدعوة إلى وقف إطلاق النار». وقال دبلوماسيون آخرون للوكالة إن إسرائيل ترفض تدخّل مجلس الأمن في النزاع والولايات المتحدة تؤيدها في ذلك.

ولم تُخفِ الإدارة الأميركية موقفها الداعم للاحتلال منذ بدء العدوان الحالي، وهو ما جدده الرئيس الأميركي جو بايدن بالقول إنّ «لإسرائيل الحقّ في الدفاع عن نفسها»، وذلك بعد محادثة هاتفية مع نتنياهو، مساء الأربعاء، مع إعرابه عن الأمل في أن تنتهي الاشتباكات قريباً. من جهته، دعا وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيمس كليفرلي، إسرائيل والفلسطينيين إلى التراجع عن حافة الهاوية، ووصف التصعيد الحالي بأنه مروع. وقال في حديث لمحطة «سكاي نيوز»: «من المهم أن يتراجع الجانبان خطوة للوراء». وتابع قائلاً: «نشهد مستوى غير مسبوق من الهجمات الصاروخية على إسرائيل... نريد أن تتوقف تلك الهجمات الصاروخية».

نواب أميركيون: لوقف التهجير

طالب 25 نائبا في الكونغرس الاميركي، وزير الخارجية انتوني بلينكن، بممارسة الضغط على إسرائيل لإيقافها عن تهجير العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح في القدس المحتلة. واعرب النواب في رسالة بعثوها امس الخميس الى بلينكن، عن قلقهم ازاء تهجير اكثر من الفي فلسطيني من اراضيهم في حيي الشيخ جراح والبستان، لافتين الى معارضة الولايات المتحدة منذ العام 1969 هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية.

للحديث تتمة...

معادلات الاحتلال أبعد من غزة

ناصر السهلي

المشهد على أرض فلسطين التاريخية، من الجليل إلى النقب، وما شهدته القدس وحي الشيخ جراح، طيلة الأسابيع الماضية، بات يعطي مصداقية لتحذير سياسي وإعلامي أوروبي متزايد، عن مضي دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى الأبرتهايد. لا يقتصر التحذير من أن «إسرائيل أقرب من أي وقت مضى من السير نحو تدمير ذاتي» على يسار ويسار الوسط، بل شمل معسكر الليبراليين ويهوداً كانوا مؤيدين للصهيونية سابقاً. فمشاهد القصف في غزة، ورد المقاومة، ليست سوى أحد مظاهر مأزق المشروع الصهيوني برمته. فغزة ليست المقدمات، بل كل ما واجهه 7 ملايين فلسطيني على أرضهم التاريخية طيلة عقود. غريباً، يرتعب الأمني والسياسي، من ارتكابات اليمين المتطرف لمذابح واعتداءات، من أوسلو وبقية القارة العجوز إلى نيوزيلندا وأميركا. في المقابل، ولسنوات طويلة سبقت التطرف الإرهابي في الغرب، كان الاحتلال يرعى ويحتضن رسمياً جماعات الإرهاب اليهودي. فمذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل 1994، على يد مستوطن أميركي بأوروك غولدشتاين، ومذبحة صبرا وشاتيلا في بيروت 1982 وقانا 1996، بل وقتل رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين، لم تكن بعيدة عن فتاوى حاخامات «العرب صراصير يجب سحقها» و«الذبح للعرب». كما ظل يردد عوبديا يوسيف وموشيه ليفنغر ومائير كهانا، وغيرهم في أيامنا الحالية التي تحلل قتل أطفال «الأغيار العرب».

لفلسطين تجربتها مع الجماعات الإرهابية اليهودية، من القتل بدم بارد إلى السطو والنهب واقتلاع الزيتون، ورعاية المؤسسة الرسمية لما يسمى «فتية التلال» و«أمناء الهيكل» و«تدفيع الثمن»، ومع التهويد ونهب الأرض، ومنع تحديث مدن وقرى الداخل الفلسطيني، عدا عن سياسات تدمير البيوت.

في المحصلة، فإن ما يدور لا يتعلق بوجود بنيامين نتنياهو، والأخير ليس غبياً كي لا يدرك مأزق انهيار أسطورة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». فاليمينفرايا محفز لسياسة الترانسفير و«وطن بديل»، وناظم لسياسة الأبرتهايد الرسمية. فوجود 7 ملايين فلسطيني على أرضهم التاريخية، مع كل مشاهد الاعتداء الممتدة من طبرية إلى اللد والضفة والنقب، ونشوء حالة وحدة مصير بين الفلسطينيين، كلها تسامهم في نسف مقدمات الأساطير. وعليه، وبعيداً عن كل بكائيات معسكر التطبيع واتهاماته السخيفة، ومحاولة بعض الأنظمة ركوب الموجة، فإن ما بعد القدس والحرب الحالية على غزة، لن يكون كما قبله.

حق الدفاع عن النفس

أكد رئيس البرلمان التركي، مصطفى شنطوب، حقّ الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه أمام هجمات إسرائيل الوحشية. وقال شنطوب إن «الكل يتحدث عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولا شك أن وصف ما تمارسه بالدفاع محل نقاش»، معتبراً رغم ذلك أنه «إذا كان لإسرائيل حق في الدفاع عن نفسها، فإن فلسطين دولة، وبالتالي فإن لها وللشعبها أيضًا الحق في الدفاع عن أنفسهم. يتعين النظر من منظور القانون الدولي وعدم الانحياز».

الحدث

الداخل الفلسطيني يشتعل ويواجه تنكيل المتطرفين

بالتزامن مع عدوانه على قطاع غزة المحاصر، واعتداءاته في القدس والمسجد الأقصى، حوّل الاحتلال الإسرائيلي، مدن الداخل الفلسطيني، من يافا وحيفا وعكا مروراً باللد والرملة، وصولاً إلى طبريا وبئر السبع والخضيرة، إلى ثكنة عسكرية وأمنية، وسط استمرار حمايته للمستوطنين ولإرهاب الجماعات اليهودية المتطرفة، ضد فلسطينيي الداخل، الذين شكلوا من جهتهم جبهة موحدة، تضاف إلى الحراك المقاوم منذ أيام في القدس وغزة. وواصل فلسطينيو الداخل، ليل الأربعاء - الخميس، ويوم أمس، الاعتراض على تمادي الاحتلال في ممارساته وانتهاكاته في القدس والمسجد الأقصى، وعدوانه على غزة، فيما أظهرت لقطات مصورة عدة من هذه المدن، مدى العنصرية والتوحش اللذين تمارسهما الجماعات المتطرفة بحق فلسطينيي الداخل ومصالحهم ومتلكاتهم.

وأصدر وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، أمس الخميس، أمراً بتعزيز القوى الأمنية للاحتلال في هذه المدن، وسط حملة قمع واعتقالات غير مسبوقة نفّذها الاحتلال وطاولت 374 فلسطينياً. وقال غانتس أمس في بيان: «نحن في وضع طوارئ بسبب العنف الوطني، ومن الضروري الآن تعزيز القوات بكتافة على الأرض، وسيتم إرسالها فوراً لتطبيق القانون والنظام». وأوضحت هيئة البث الإسرائيلية أن «غانتس وقع أمراً بتجنيد عشر سرايا إضافية من حرس الحدود في خدمة الاحتياط لتعزيز قوات الشرطة». واعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية عصر أمس، فرض سلطات الاحتلال حظراً للتجول في مدينة اللد، من الساعة الخامسة عصراً، حتى الثامنة صباحاً. وكانت المواجهات تأججت ليل الثلاثاء - الأربعاء في مدينة اللد المحتلة، بعد مقتل فلسطيني بالرصاص، على يد مستوطن.

إلى ذلك، شنّت قوات الاحتلال ليل الأربعاء - الخميس، وطوال يوم أمس، حملة اعتقالات في الداخل الفلسطيني طاولت 374 فلسطينياً، على خلفية تظاهرات فلسطينيي الداخل، تنديداً بالعدوان المتواصل للاحتلال وانتهاكاته في القدس وغزة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن هذه الاعتقالات جاءت بعد اعتداءات نفّذتها مجموعات من المستوطنين بحماية من شرطة الاحتلال ضد الفلسطينيين، خصوصاً في المدن

امر غانتس بتعزيز القوى الامنية للاحتلال في مدن الداخل

الساحلية، مشيرة إلى تمادي شرطة الاحتلال في قمع الوقفات والتظاهرات الاحتجاجية للفلسطينيين، وذلك بالتزامن مع حملة تحريض متصاعدة في وسائل إعلام الاحتلال ضد الوجود الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

وفي موازاة التظاهرات الفلسطينية، خرج متطرفون يهود ليل الأربعاء - الخميس في عدد من أنحاء مناطق الداخل، رافعين شعارات عنصرية ومعادية للفلسطينيين مثل «الموت للعرب»، وارتكبوا أعمال عنف واعتداءات بحق فلسطينيين في المنطقة وتكسير وتحطيم سيارات للفلسطينيين تحت أعين شرطة الاحتلال، ما أشعل مواجهات بين المتطرفين والفلسطينيين خصوصاً في مدينة عكا. ونظم المئات من عناصر منظمة «لاهاف» الإرهابية، عمليات اعتداء وحشية ضد فلسطينيي الداخل، ودمروا محال تجارية تعود إليهم، حيث تركزت الاعتداءات التي يقودها القيادي في الحركة الكاهانية الممثلة في الكنيست، الحاخام بنتسي غوفشتين، في مدن اللد وعكا وطبريا وحيفا، والمدن المحيطة بتل أبيب. وفي مدينة اللد، وجّه المواطنون الفلسطينيون نداءات استغاثة، بعدما تقدم عناصر التنظيمات الإرهابية نحو المسجد الكبير في المدينة، مهددين بإحراقه، كما بثّت قنوات التلفزة الإسرائيلية مقاطع فيديو، تظهر قيام متطرفي «لاهاف» بتدمير محال الفلسطينيين في تل أبيب والمدن المجاورة. وعرضت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان» مقطعاً مصوراً، أظهر عدداً كبيراً من عناصر «لاهاف» وهم يتوحشون في ضرب شاب عربي على كورنيش الواجهة البحرية في مدينة بات يام على تخوم تل أبيب. وأظهرت الصور مواطناً فلسطينياً يُجر على الخروج من سيّارته، ثم يتعرّض للضرب بأيدي عشرات المتطرفين، حتّى فقد وعيه. وبرّر المتطرفون عملية التنكيل هذه، بالقول إنّ المواطن الفلسطيني حاول دهس حشد من أنصار اليمين المتطرّف، لكنّ المقطع الذي بثّته قناة «كان» أظهر سائق سيّارة وهو يسعى إلى تجنّب التظاهرة. وفي بيان، أشار مستشفى إيخيلوف في تل أبيب إلى أنّ الضحيّة مصاب «بجروح خطرة، لكنّه في وضع مستقرّ»، من دون الكشف عن هويّته. ورفع المتطرفون الشعارات العنصرية أيضاً في بئر السبع، حيث نظموا مسيرة تطالب بالانتقام من «العرب»، معربين عن دعمهم للعدوان على غزة.

وردّاً على ذلك، وجّه النائب في الكنيست ورئيس «القائمة العربية الموحدة»، أيمن عودة، انتقادات حادة لسلوك شرطة الاحتلال، معتبراً أنها تتعامل مع مدن وبلدات الداخل حيث يقطن الفلسطينيون، تماما كما تتعامل مع الضفة الغربية.

وعلى الرغم من تعمد الاحتلال ترك فلسطينيي الداخل عرضة لهجمات المتطرفين، فقد أكد المتحدث باسم شرطة الاحتلال ميكي روزنفيلد أن الشرطة «تمنع حدوث مذابح بكل ما تعنيه الكلمة من معنى»، مضيفاً أنه تم استدعاء حوالي ألف عنصر من شرطة الحدود الإسرائيلية للحد من العنف، وتم اعتقال أكثر من 400 شخص. وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد حذّر أول من أمس، من نشوب «حرب أهلية» في الداخل الفلسطيني بين الفلسطينيين واليهود. وقال: «نتعرض لخطر الصواريخ التي تطلق على مواطنينا وشوارعنا، ونشغل أنفسنا بحرب أهلية لا معنى لها في ما بيننا».

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

متابعة

فطر الأقصى: 100 ألف مصلٍّ واستمرار الاعتداءات

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

في موازاة استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على القدس المحتلة وغزة، سقط الفلسطيني محمد عمر النجار، في بلدة مادما، جنوبي نابلس، في الضفة الغربية المحتلة، شهيداً مساء الأربعاء، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي اقتحمت البلدة ووسط مواجهات مع الشبان. ثم عمدت واقتحمت منزله واستجوبت ذويه، في المسجد الأقصى، ووسط إجراءات وتدابير عسكرية مشددة، أدى أكثر من 100 ألف مصلٍّ، أمس الخميس، صلاة عيد الفطر، وكانوا قد أتوا من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. وفي صلاة العيد، قال خطيب المسجد، الشيخ محمد سليم إن «الشعب الفلسطيني سيظهر فرحته بالعيد رغم كل المعاناة التي يتعرض لها». وأقام عشرات المبعدين عن الأقصى صلاة العيد على مدخل البلدة القديمة من القدس. وسبق إقامة صلاة العيد، وكذلك بعد الانتهاء منها، تنظيم آلاف المصلين وقفة دعم وإسناد لقطاع غزة في جدار الفصل العنصري المقام على أراضي البلدة. وأحرق مستوطنون مركبة في قرية روجيب، شرقي نابلس، تعود للمواطن رياض دويكيات، وفق ما أفاد به مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس.

وتعرّض شاب فلسطيني للطعن بسكين من قبل مستوطن يهود في سوق «محنيه يهودا» في القدس، فيما اندلعت مواجهات عنيفة بين شبان فلسطينيين ومجموعات كبيرة من المستوطنين في محاور عدة، خصوصاً على شارع رقم 1 الذي يفصل القدس عن امتدادها الغربي، وبالقرب من الجامعة العبرية شمالي البلدة القديمة. وأطلق مستوطنون، أول من أمس الأربعاء، النار صوب رعاة أغنام، في مسافر يطا، جنوبي الخليل، جنوبي الضفة، من دون وقوع إصابات.

وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز، من قنابل الغاز المسيل للدموع بعد وصول مسيرة شعبية إلى القرب من حاجز بيت إيل، المقام عند المدخل الشمالي لمدينتي رام الله والبيرة وسط الضفة، قرب ما تعرف بالإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال. وأشعل شبان الإطارات فور وصول المسيرة التي انطلقت من وسط رام الله، تحديداً دوار المنارة.

وهتف الشبان للمسجد الأقصى، وضد اعتداءات الاحتلال على قطاع غزة، فيما اضطر المتظاهرون لتغيير مسارهم بعد أن منعتهم أجهزة الأمن الفلسطينية من السير بالشارع الذي يمر بالقرب من مقر المقاطعة (الرئاسة الفلسطينية) في رام الله، بالتزامن مع انعقاد اجتماع القيادة الفلسطينية. وقبل تغيير مسار التظاهرة وقف الجموع قبالة الحاجز البشري الذي شكلته أجهزة الأمن وهتفوا ضد التنسيق الأمني مع الاحتلال. وأصيب خمسة شبان برصاص قوات الاحتلال، مساء الأربعاء، خلال تجدد المواجهات بمحاذاة جدار الضم والتوسع العنصري غربي بلدات زيتا، وباقة الشرقية، ونزلة عيسى، شمالي طولكرم. كما أصيب فلسطيني ونجله، مساء الأربعاء، بجروح جراء اعتداء للمستوطنين على منزلهما، جنوبي الخليل. على صعيد آخر، أصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع خلال مواجهات مع الاحتلال على مدخل قرية سرف، غربي نابلس مساء الأربعاء، فيما أغلقت قوات الاحتلال الطريق الواصل بين جنين ونابلس، عقب مهاجمة مستوطنين مركبات المواطنين بالحجارة.

تدفق المصلّين من المناطق الفلسطينية المحتلة (أحمد غرابلي/فرانس برس)

حرملة، شرقي بيت لحم، من دون التبليغ عن وقوع إصابات. وأغلقت قوات الاحتلال مدخل قرية مراح رباح، جنوبي بيت لحم بوابة حديدية. وقمعت قوات الاحتلال مسيرة سلمية لأهالي بلدة جيوس، شمال شرقي قلقيلية، شمالي الضفة الغربية، بعد اندلاع مواجهات قرب جدار الفصل العنصري المقام على أراضي البلدة. وأحرق مستوطنون مركبة في قرية روجيب، شرقي نابلس، تعود للمواطن رياض دويكيات، وفق ما أفاد به مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس.

وكان المواطنون الفلسطينيون في منطقة عين اللوزة في سلوان تصدوا لمجموعة من المستوطنين اعتدوا على ممتلكات المواطنين في البلدة. وأصيب فلسطينيون بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، بمواجهات مع قوات الاحتلال في بلدة تقوع، شرقي بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية. واندلعت مواجهات أخرى مع قوات الاحتلال في قرية بالإضافة إلى محمد دعدوع ومحمود صلاح بعد دهم منزلي ذويهما وتفتيشهما في بلدة الخضر، جنوبي بيت لحم.

واكد مدير نادي «الأسير الفلسطيني» في القدس، ناصر قوس في حديث لـ«العربي الجديد»، استمرار حملة الاعتقالات التي بدأتها قوات الاحتلال قبل أيام، مع بلوغ عدد المعتقلين حتى الآن أكثر من 70 معتقلاً، غالبيتهم من النشطاء والأسرى المحررين، وأصيب ثلاثة فلسطينيين بكسور ورضوض، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في باب العمود.

وتعرض المواطنون الفلسطينيون في منطقة عائلة درويش بالكامل عقب دهم منزلهم في بلدة العيسوية بمدينة القدس، بعد الاعتداء عليهم بالضرب. واعتقل الاحتلال فلسطينيين اثنين على الأقل عند المدخل الشمالي لمدينة البيرة، وسط الضفة الغربية. واعتقل أيضاً مرشح قائمة «القدس موعدنا» الانتخابية التابعة لحركة «حماس»، زياد صالح الشيخ، في مداهمة لمنزله في بلدة بيت سيرا، غربي رام الله. وأفرج الاحتلال عن الشيخ بعد ساعات من اعتقاله.

شرق غرب

سورية: تبادل اسرى بين النظام و«الجيش الوطني»

تبادل النظام السوري و«الجيش الوطني السوري» المعارض، مساء أول من أمس الأربعاء، عدداً من الأسرى في ريف حلب، شمالي البلاد. وذكرت مصادر محلية أن عملية التبادل جرت في معبر أبو الزندين، بحضور الهلال الأحمر التابع للنظام وعدد من عناصر «الجيش الوطني». وجرى خلالها تسلّم أربعة معتقلين لدى النظام، في مقابل إفراج «الجيش الوطني» عن أربعة عناصر من قوات النظام، بالإضافة إلى جثة.

(العربي الجديد)

الحوثيون يستهدفون الجنوب السعودي

أعلن الحوثيون، أمس الخميس، إطلاق 12 صاروخاً بالستياً وطائرة مسيرة، باتجاه موقع تابع لشركة «أرامكو» النفطية السعودية ومطار نجران وأهداف أخرى في نجران، جنوبي السعودية. وذكر التحالف الذي تقوده السعودية، أنه اعترض ودمر ثماني طائرات مسيرة وثلاثة صواريخ بالستية أطلقت باتجاه المملكة، من دون أن يحدد مكانها. وتابع أن «الأعمال العدائية للمليشيا الحوثية الإرهابية تنافي القيم السماوية والأعراف الدولية ولم تراعِ الشعائر الدينية».

(رويترز)

مجلس الأمن يدعو لوقف معارك مأرب

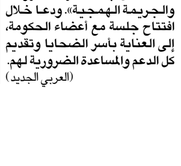

دعا مجلس الأمن الدولي، مساء الأربعاء، في بيان أقرّ بإجماع الدول الأعضاء فيه إلى «وقف فوري للأعمال العدائية» في اليمن «خصوصاً في مأرب». وأضاف «وحدهما وقف دائم لإطلاق النار وتفاهم سياسي يمكنهما إنهاء الصراع والأزمة الإنسانية في اليمن». واشتدت الاشتباكات في الآونة الأخيرة في مأرب، بحسب مبعوث الأمم المتحدة مارتن غريفيث (الصورة)، الذي قدم إحاطته الأخيرة قبل تسلمه منصب نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية. وأعرب غريفيث أمام مجلس الأمن عن أسفه لأن الأطراف بعيدة عن التوصل إلى اتفاق، مع تصاعد الاشتباكات، فضلاً عن «غياب العملية السياسية التي تحرم اليمنيين من الأمل بنهاية قريبة للنزاع».

(فرانس برس)

بريطانيا: عقوبات على الكانيات الليبية

اعتبر وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، جيمس كليفرلي، أمس الخميس، أن العقوبات الجديدة على جماعة الكانيات الليبية المسلحة، تهدف إلى التأكيد على أن من ينتهكون القانون الدولي في ليبيا، سيواجهون عواقب. وشدّد على وجوب «التصدي لاستمرار مناخ الإفلات من العقاب في ليبيا وتحقيق العدالة للضحايا».

(رويترز)

بوتين: كارثة قازان جريمة همجية

وصف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين (الصورة)، أمس الخميس، حادث إطلاق النار في مدرسة في مدينة قازان في جمهورية تتارستان

الروسية، الذي راح ضحيته 9 أشخاص، بـ«الكارثة المروعة والجريمة الهمجية». ودعا خلال افتتاح جلسة مع أعضاء الحكومة، إلى العناية بأسر الضحايا وتقديم كل الدعم والمساعدة الضرورية لهم.

(العربي الجديد)

الغلاف

يتنامى في مدن عراقية مختلفة دور التيارات الصوفية، التي عاد بعضها بشكل قوي إلى المحافظات المحررة من تنظيم «داعش»، في ظل تلقيها دعماً حكومياً بهدف مواجهة التيارات السلفية والجهادية

صوفيو العراق
عودة بأهداف سياسية
دعم لمواجهة التيارات السلفية و تقارب مع «الحشد»

بغداد ـ **محمد الباسم**

على نحو واسع وغير مألوف منذ سنوات طويلة أعقبت الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، تتسع في مدن شمال وغربي العراق، والتي باتت تعرف اليوم بالمحافظات المحررة من تنظيم «داعش»، ظاهرة التيارات الصوفية، وتنامي دور مشايخ طرقها، الذين عاد قسم منهم وبقوة إلى المشهد العام في تلك المدن، بعد تراجع كبير لهم في العقد ونصف العقد الأخير من الزمن. ويقول سياسيون ومسؤولون حكوميون في تلك المناطق إنّ هذه العودة مدعومة، وضمن خطة أو نهج متفق عليه مسبقاً مع السلطات في بغداد، وهو ما أكده عدد من مشايخ تلك الطرق في أحاديث متفرقة أدلوا بها لـ«العربي الجديد»، وقدّم بعضهم أنفسهم على أنهم «حركة فكرية مقاومة للجماعات الأخرى»، في إشارة إلى التيار السلفي تحديداً.

تحولات بعد الاحتلال

والطرق الصوفية ليست بالظاهرة الحديثة في العراق، وتكاد تكون ملازمة لبلاد الرافدين منذ بداية نشأتها. كما أنها شهدت دعماً حكومياً من قبل نظام الرئيس الراحل صدام حسين، ومن خلال نائبه الأول عزة الدوري تحديداً، لغايات لا تخلو من طابعها السياسي والأمني آنذاك. لكن التحولات الكبيرة التي فرضها واقع الاحتلال الأميركي، قبل 18 سنة، لهذه البلاد، في مجالات عدة داخل المجتمع العراقي، لعل من أهمها بروز التيارات السلفية الجهادية التي تميزت إجمالاً بفكرة الإقصاء العنيف، عبر تكفير مخالفيها، سواء من المتصوفة أو جماعة «الإخوان المسلمين»، والتيارات الأخرى مثل القوميين العرب والشيوعيين والمدنيين، أسهمت في تراجع كبير بدورها، الذي يكاد يكون مختفياً في مناطق عديدة منها.

وتنتشر الطرق الصوفية في عموم مدن العراق، إلا أنها تتركز في العاصمة بغداد ومحافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك على وجه التحديد، فضلاً عن السليمانية في إقليم كردستان العراق، حيث تتوزع الطرق القادرية والرفاعية والكسنزانية والنقشبندية والشاذلية والنبهانية، وتتفرع عنها مزيد من المسميات والطرق والمدارس.

استراتيجية حكومية

وفي هذا السياق، تحدث ثلاثة مسؤولين عراقيين في بغداد والأنبار وكركوك، جرى التواصل معهم من قبل «العربي الجديد»، عن وجود اتفاق سياسي وحكومي على دعم وتمكين القوى والتيارات الصوفية في مناطق شمال وغربي العراق. ويقر أحدهم، وهو مسؤول بارز في جهاز الأمن الوطني بمحافظة الأنبار غربي العراق، والذي يرأسه الفريق عبد الغني الأسدي، بأن الدعم الموجّه لهم يأتي ضمن «استراتيجية اعتمدت منذ ما قبل حكومة مصطفى الكاظمي، وما زالت نافذة».

وتشترك في هذا الدعم جهات حكومية، أبرزها مستشارية الأمن الوطني، مع أحزاب سياسية نافذة، وتحديداً «بدر»، برزعامة هادي العامري، وكذلك حزب «الدعوة الإسلامية»، وفصائل في «الحشد الشعبي» تنتشر في تلك المدن، أبرزها «كتائب حزب الله»، و«النجباء» و«عصائب أهل الحق»، وذلك ضمن رؤية تتلخص في إيجاد مواجهة فكرية مضادة للتيارات السلفية في تلك المناطق، وهو ما قد يفسر جانباً من ظاهرة تشييد التكايا منذ العام 2018 ولغاية الآن في تلك المناطق، والتي تحوّل قسم منها إلى مراكز لتوزيع المساعدات والأعمال الخيرية وواجهات دينية وثقافية واجتماعية بارزة.

أحد المصادر الثلاثة، وهو نائب في البرلمان عن مدينة الفلوجة غربي بغداد، يرد على تنامي بعض الطرق الصوفية في المدينة، مثل جماعة «الرباط المحمدي»، قائلاً إنه «لا يمكن القول إنهم غير مدعومين. أفراد حماية وسيارات رباعية الدفع، وسلطة اجتماعية وجاه، والناس صاروا يتوسطون لديهم لحل مشاكلهم عند الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية». ويضيف أنه «يتمّ دعوة هذه الشخصيات إلى كل الفعاليات الحكومية والأحزاب والفصائل المسلحة، وقد منحت لهم مكانة، ولهم مكاتب تقصدهم الناس فيها». ويبيّن أن «هناك توجيهاً لديوان الوقف السنّي أيضاً في تلك المناطق لاستبعاد خطباء الجوامع المحسوبين على الخط السلفي، وتعويضهم باخرين مقربين من التيارات الصوفية، ضمن ما بات يعرف بتجديد الخطاب الديني ومحاربة الفكر المتطرف. وقد دعم قادة من «الحشد الشعبي»، وتحديداً من الذين يوالون إيران، بشكل علني هذا التوجه».

> تشترك جهات حكومية وأحزاب في دعم التيارات الصوفية
>
> باتت بعض الحركات الصوفية تتقرب من «الحشد الشعبي»

مواجهة «داعش»

الشيخ عبد القادر الألوسي، وهو أمين رابطة «مجلس الرباط المحمدي»، أبرز الواجهات الدينية الصوفية الجديدة التي تنشط في مدن عدة شمال وغربي العراق، يؤكد ضمناً، في حديث مع «العربي الجديد»، وجود دعم حكومي وسياسي للتصوف في تلك المناطق. ويوضح الألوسي أن «العملية السياسية في العراق تأسست بعد الاحتلال الأميركي بطريقة خاطئة جداً، من خلال استقطاب الثقافات غير الأصيلة وغير العراقية، وبنائها داخل المجتمع، منها السلفية أو الوهابية، وهي ثقافات قد نشأت خارج العراق. وهذا السبب أدى إلى نتيجة أدركتها الحكومات العراقية بعد احتلال تنظيم داعش للبلاد، وهو ما دفع التكوين السياسي في بغداد، وتحديداً الحكومة، إلى إدراك أن سياستها الخاطئة أنتجت القاعدة وداعش، وذهبت إلى دعم النّد الحقيقي للتطرف، وإعادة العراقيين إلى ثقافتهم الأصيلة، وهي الصوفية»، بحسب قوله.

ويضيف الألوسي، الذي تم التواصل معه هاتفياً، أن «الذين وقفوا مع القوات العراقية للدخول في معترك الحياة السياسية، وبعد تحرير هذه المدن، اتجهت الحكومة للبحث عن المدافعين عن مدنهم، لدعمهم، ليس مادياً، لأن الدعم المادي ضعيف جداً، وهم بحاجة إلى الدعم المعنوي، كونهم كانوا يُحاربون في مناطقهم حتى قبل الجهات الحكومية». ويلفت إلى أن «هناك شخصيات سياسية وجهات تعمل على مخاصمة الصوفيين في العراق إلى الآن».

ويشير الألوسي إلى أن «رموز الصوفية في العراق، ممن كانوا يناون بأنفسهم خلال السنوات الماضية من المشاركة بالعمل السياسي، بات لديهم حالياً وعي يكفي للدخول في معترك الحياة السياسية، لإصلاح الهدم الذي حصل في البلاد، من أجل التغيير والمشاركة الفاعلة في المحافظة على بث السلام»، متابعاً: «نحن ندعم توجه الصوفيين للدخول في العمل السياسي، لكن في الحقيقة ليست لدينا خبرة سياسية. كما أن الجو السياسي في العراق غير نظيف. ونحن لم ندخل في الانتخابات السابقة، لكن حالياً نشعر بأهمية مشاركة أشخاص صوفيين (فيها). كما أن الرؤية الحالية للصوفيين لا تتفق مع تكوين أحزاب وتكتلات، إنما الدعم والتصويت لأشخاص يمثلون جماهيرهم، وأن تحل القضايا العالقة أو الوهابية وحديثة التابعة لمحافظة الأنبار. والعامرية للتواصل مع تنظيم داعش، من خلال تقديم الخدمات، وتحديداً في الخالدية والعامرية، وهي ثقافات قد نشأت خارج العراق. وهذا السبب أدى إلى نتيجة أدركتها الحكومات العراقية بعد احتلال تنظيم داعش للبلاد، وهو ما دفع التكوين السياسي في بغداد، وتحديداً الحكومة، إلى إدراك أن سياستها الخاطئة أنتجت القاعدة وداعش، وذهبت إلى دعم النّد الحقيقي للتطرف، وإعادة العراقيين إلى ثقافتهم الأصيلة، وهي الصوفية»، بحسب قوله.

ويضيف الألوسي، الذي تم التواصل معه هاتفياً، أن «الذين وقفوا مع القوات العراقية للدخول في معترك الحياة السياسية، وبعد تحرير هذه المدن، اتجهت الحكومة للبحث عن المدافعين عن مدنهم، لدعمهم، ليس مادياً، لأن الدعم المادي ضعيف جداً، وهم بحاجة إلى الدعم المعنوي، كونهم كانوا يُحاربون في مناطقهم حتى قبل الجهات الحكومية». ويلفت إلى أن «هناك شخصيات سياسية وجهات تعمل على مخاصمة الصوفيين في العراق إلى الآن».

ويشير الألوسي إلى أن «رموز الصوفية في العراق، ممن كانوا يناون بأنفسهم خلال السنوات الماضية من المشاركة بالعمل السياسي، بات لديهم حالياً وعي يكفي للدخول في معترك الحياة السياسية، لإصلاح الهدم الذي حصل في البلاد، من أجل التغيير والمشاركة الفاعلة في المحافظة على بث السلام»، متابعاً: «نحن ندعم توجه الصوفيين للدخول في العمل السياسي، لكن في الحقيقة ليست لدينا خبرة سياسية. كما أن الجو السياسي في العراق غير نظيف. ونحن لم ندخل في الانتخابات السابقة، لكن حالياً نشعر بأهمية مشاركة أشخاص صوفيين (فيها). كما أن الرؤية الحالية للصوفيين لا تتفق مع تكوين أحزاب وتكتلات، إنما الدعم والتصويت لأشخاص يمثلون جماهيرهم، وأن تحل القضايا التي تخص الصوفيين وعموم العراقيين».

ويضيف: «سنشارك في الانتخابات المقبلة بقوة لانتخاب شخصيات نعرف نواياها. ولا أعتقد أنه سيتم إنشاء أحزاب سياسية صوفية خلال المرحلة الحالية». وعن علاقة «مجلس الرباط المحمدي» الصوفي بـ«الحشد الشعبي»، يبيّن الألوسي أن «هناك علاقة وثيقة وقوية ومتينة مع الحشد. نحن نتبنى حالياً مشروع المقاومة الفكرية لمعالجة الأفكار المتطرفة، لمنعها من العودة إلى مناطقنا الأصلية».

الطرف الصوفية ليست بالظاهرة الحديثة في العراق (صافيني حامد/فرانس برس)

تقرب من «الحشد»

من جانبه، يعتبر أحد مشايخ التيار الصوفي في الأنبار، وهو الشيخ محمد نوري العيساوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «العمق العراقي هو صوفي بالأصل. ومن المعروف أن الفكر الصوفي، الذي يدعو للسلام والرحمة بجميع مدارسه، هو عراقي النشأة، مثل القادرية التي ترجع إلى الشيخ عبدالقادر الجيلاني، والتي تنتشر في دول العالم، إضافة إلى الرفاعية، وأخرى تعود إلى معروف الكرخي والإمامين الرضا وموسى الكاظم. وبالتالي فإن الطرق الصوفية مرتبطة بالحضارة العراقية، ولكنها عانت كثيراً منذ 2003 إلى 2014 داعش. كما أن الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد لم تقم في هذه الفترة بإعطاء المجال للمدارس الصوفية أو تمكينها». ويوضح أن «الحكومات العراقية بعد العام 2014، تتجه نحو تمكين الصوفية في العراق، لأنها ترفض العنف والإرهاب، ولا تنسجم مع السلفية والوهابية والتنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش».

ويلفت العيساوي إلى أنه «بعد تحرير المدن العراقية من قبضة الإرهاب الداعشي، استنشقت الحركات الصوفية نوعاً من الحرية، وازدادت الفرص في ممارسة الشعائر التي تخدم الإنسان». وعن تقارب الطرق الصوفية مع الفصائل المسلحة، يشير إلى أن «الطرق الصوفية تدعو إلى الانسجام بين كل شرائح المجتمع، وبالتالي فهي تلتقي بالجميع طالما أنهم عراقيون. ونحن نعمل على خلق جسور تربط الفلوجة بالنجف، والرمادي والموصل بكربلاء وهكذا». ويؤكد أن «من الممكن أن تُشارك شخصيات صوفية في العمل السياسي، حيث لا بد من أن يكون للأخيار دور في إدارة شؤون العراقيين، وإحداث نهضة عراقية خالصة، لا سيما أن للطرق الصوفية في البلاد جماهيرية وشعبية كبيرة، وليس صعباً أن يتم استثمار هذه الجماهيرية في بناء العراق وتأسيس علاقات جيدة مع جميع دول الجوار بلا استثناء».

اشتباكات بين الأمن و«الحشد»

اندلعت اشتباكات مسلحة ليل الأربعاء - الخميس، بين قوة تابعة لجهاز مكافحة الإرهاب وعناصر فصيل مسلح تابع لـ«الحشد الشعبي»، في محافظة البصرة، إثر محاولة القوة تنفيذ مذكرة قبض بحق القيادي في مليشيا «عصائب أهل الحق»، المدعو صباح الوافي، بتهمة التورط في تنفيذ عمليات اغتيال بحق ناشطين مدنيين. ووقع الاشتباك في مجمع القصور الحكومية وسط المحافظة، فيما تمكن الوافي من الهرب بحسب مصدر أمني.

إلا أن الرئيس الأسبق للبرلمان العراقي محمود المشهداني، يعتبر أن «غالبية الطرق الصوفية في العراق عبارة عن هياكل، حيث إن ظاهرها الديني يختلف عن باطنها، الذي يبحث عن المنافع والمصالح الدنيوية، إلى أن وصل الحال بهذه الطرق للتقارب مع أي جهة، حتى وإن كانت فصائل مسلحة، مقابل خدمات أو حمايات أو عقود تجارية معينة». ويلفت، في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن «هناك ضعفاً واضحاً في الوازع الديني لدى بعض هذه الطرق، وهو ما جعلها تستثمر وجودها في مدن غرب وشمال البلاد، في أعمال تجارية مع الحشد الشعبي الذي يمتلك هيئات اقتصادية في جميع المدن المحررة، ويسعى إلى توسيع تجارته مع شركاء محليين من ذات المدن».

من جهته، يبيّن الباحث في الشأن العراقي غالب الشابندر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الحركة الصوفية معروفة بأنها متفاعلة دائماً من الناحية العقائدية مع المذهب الجعفري، ولكنها في الفترة الأخيرة، باتت تتقرب من الحشد الشعبي، الذي بات يخسر شعبيته في حاضنته الشيعية الأصلية، وبات يبحث عن منافذ في المناطق السنّية. وهي استراتيجية تتبعها إيران من أجل تسجيل مزيد من المصالح في العراق. كما أن للحركات الصوفية مصالح ومدارس أيضاً». وبرأيه فإن «الحشد الشعبي يبحث حالياً عن أعوان وسند داخل المجتمع السني، ووجد أن الطرق الصوفية هي الأقرب والأسهل بالنسبة له، لا سيما أن الأخيرة تبحث عن منافع سياسية».

أما الصحافي من الأنبار علي الحياني فيشير، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «التقارب بين الحركات الصوفية والفصائل المسلحة التي تسيطر على المدن المحررة بات واضحاً، ربما لأنها تعرضت للاضطهاد في المحافظات السنية، وأن التكايا الخاصة بها تعرضت للتفجير وكذلك القبور، وقد منعت من ممارسة طقوسها خلال سنوات سيطرة التنظيمات المتطرفة على تلك المحافظات. وأن هذا التقارب هو نوع من أنواع النفوذ والحماية لتلك الحركات من المتطرفين». ويؤكد «تقارب بعض قادة الطرق الصوفية من إيران، لا سيما اتباع الطريقة الكسنزانية، الذين يملكون وجوداً أصلاً في إيران، وقد رأيناهم خلال الفترة الماضية، كيف عبروا الحدود العراقية الإيرانية لحضور المناسبات الخاصة التي تقام في مدينة السليمانية».

اعتقالات في بابل

شهدت محافظة بابل، جنوب بغداد، ليلة الأربعاء - الخميس، تظاهرات غاضبة تطالب بالكشف عن قتلة الناشط من كربلاء، إيهاب الوزني، ووقف العنف المنظم ضد الناشطين. وخرج إثناء مدينة الحلة، في تظاهرة حاشدة وسط المدينة، حيث واجهتهم قوات الأمن بالرصاص الحيّ وقنابل الغاز، مطلقة أيضاً حملة اعتقالات في صفوفهم، من جهتها، جدّدت الحكومة العراقية تعهداتها لإبراز بالكشف عن منفذي إحراق فصليتها في كربلاء الأحد الماضي.

تقرير

مغيبو العراق: ملف مفتوح للاستغلال السياسي

عاد ملف المغيبين والمختطفين في العراق خلال الحرب على «داعش» إلى الواجهة، وسط تزايد الشكوك حول تصفيتهم جميعهم، وعدم بتّ الحكومة للملف

بغداد ـ **زيد سالم**

تسبّبت تصريحات أيوب الربيعي، القيادي البارز في مليشيا «كتائب الإمام علي»، إحدى المليشيات المنضوية ضمن فصائل «الحشد الشعبي» العراقية، أخيراً، بعودة الجدل حول مصير آلاف العراقيين المختطفين والمغيّبين خلال عمليات تحرير مدن شمالي وغربي العراق، بعدما أكد أن جميع من تمّ اعتقالهم فيه مصير واضح لهؤلاء المغيبين، ما أثار حفيظة ذويهم الذين يطالبون بالكشف عن مصيرهم، وما دفع لرفضهم قبول هذه المخصصات، معتبرين أنها تندرج ضمن محاولات تسويف الملف وإنهاء المطالبة به، وحماية للجهات المتورطة بالخطف من أي مساءلة قانونية. من جهته، لا يزال القضاء العراقي يرفض حتى اليوم التعامل مع مقاطع فيديو عدة، كان بثّتها مليشيات مسلحة، لعمليات اقتياد المئات من المدنيين النازحين، الذين جرى تأكيد اختفائهم بعد ذلك، ولأسباب يصفها سياسيون بغير المنطقية.

وتواصلت «العربي الجديد» مع مسؤولين عراقيين إثنين يعملان عن قرب مع رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، حيث أكدا أن الأخير «كان بادر فور تسلّمه رئاسة الوزراء (صوّت البرلمان على تشكيلته الحكومية في إبريل/نيسان 2020)، إلى فتح ملف المفقودين والمختطفين من أبناء مناطق شمالي وغربي البلاد، لا سيما المناطق التي شهدت معارك بين القوات الأمنية وداعش، إلا أن ذلك اصطدم برفض الفصائل المسلحة، خصوصاً الحليفة لإيران، وتحديداً كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وبدر والنجباء والإمام علي».

وبيّن أحد المصدرين، أن «الحكومة الحالية لا تملك أي معلومات عن المختطفين، لكن الكاظمي وفريقه الحكومي يعرفون بأن المليشيات الولائية (الموالية لإيران)

> لا يزال 20 ألف عراقي مغيبين وفق قاعدة بيانات لسياسيين

يتهم ذوو الضحايا السلطات بحماية المتورطين (أحمد الربيعي/فرانس برس)

متورطة بتغييب آلاف العراقيين لدوافع طائفية وسياسية وانتقامية». من جهته، أشار السياسي المستقل وائل الحازم، إلى «الحكومة العراقية والكتل السياسية والقيادات النافذة، تعرف أن غالبية المغيبين قُتلوا على أيدي خاطفيهم، ولكن بعض القوى السياسية تسعى إلى إبقاء هذا الملف مفتوحاً من أجل استغلاله سياسياً بما يخدمها خلال الانتخابات وعمليات التفاوض الحزبي. ومنذ أن اختُطف عراقيون خلال عمليات تحرير المدن التي سيطر عليها داعش، لم يخرج أي معتقل إلى اليوم، ليروي حيثيات اعتقاله، ما يشكل دليلاً كافياً على أنهم قد فارقوا الحياة». واعتبر الحازم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اختطاف الآف العراقيين لسبع سنوات تقريباً يؤدي إلى خسارة مالية للخاطفين»، مرجحاً «تصفية المختطفين ودفنهم في مقابر جماعية». أما بالنسبة لما يؤكد فكرته، فلفت الحازم إلى «لجوء البرلمان العراقي أخيراً إلى تضمين فقرة مالية مخصصة لذوي المغيبين وتسليمهم رواتب شهرية لعائلات الضحايا، معتبراً هؤلاء المغيبين شهداء».

من جهته، بيّن النائب العراقي عن تحالف «الفتح» يحيى المحمدي، أن «أخبار المختطفين والمغيبين انقطعت منذ نحو 6 سنوات»، منتقداً المواقف الحكومية التي «لم تكن على قدر المسؤولية، مع صمت السلطات الأمنية والمحلية في المدن المحرّرة». وأوضح المحمدي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «هؤلاء المغيبين ستبقى صفتهم كذلك (مغيبين) من الناحيتين القانونية والرسمية، طالما بقي الموقف الحكومي غير واضح بشأنهم». لكنه رأى أن «فرضية مفارقتهم الحياة، تبقى أكبر من فرضية بقائهم أحياء إلى اليوم»، مشدداً على ضرورة بقاء هذا الملف على رأس الأولويات الحكومية والأمنية.

بدوره، أعرب مدير «المرصد العراقي لحقوق الإنسان»، مصطفى سعدون، في اتصال مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده «أن كلّ المغيبين قد قُتلوا فعلاً، لأن من غيّبهم لم يفعل ذلك للتفاوض حولهم، كما أن لا جهة من الممكن أن تكون معنية باختطاف هؤلاء الرجال والشبّان وحمل تكاليف مأكلهم ومشربهم ومسكنهم طوال هذه السنوات». كما رأى أنه لو كانت عملية التغييب قد جرت لغايات مالية، لكان طلب الخاطفون ذلك، مشيراً إلى ذهاب الملف كلّ مرّة أدراج النسيان مع عودته قبيل كل موسم انتخابات». وأتهم سعدون «أغلب السياسيين السنّة»، بـ«المتاجرة بهذا الملف، واستخدامه كورقة انتخابية فقط». أما بالنسبة إلى أي مستجدات حول الملف، فجزم أن «لا جديد سوى متاجرة السياسيين بهؤلاء الضحايا، فضلاً عن «اكتشاف السلطات بأن بعض أسماء المسجّلين على أنهم مغيبون، كانوا عناصر في داعش»، وذلك وفقاً لـ«معلومات حكومية حصل المرصد عليها».

إضاءة

«تحرير الشام» تحاول فرض نفسها ضمن الحل السوري

> اطلقت «هيئة تحرير الشام» في إدلب أخيراً عملية تجنيد في صفوفها، في رسالة موجهة للداخل والخارج، سعياً للبقاء في معادلة الحل السوري

عماد كركص

تتجه «هيئة تحرير الشام» («جبهة النصرة» سابقاً)، إلى مزيد من تنظيم نفسها في مناطق نفوذها شمال غربي سورية، خصوصاً في إدلب ومحيطها، فبعد هيكلتها جهازاً أمنياً بات الأقوى في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في سورية، ومحاولة ضبط الجانب المدني والخدمي والاقتصادي عبر «حكومة الإنقاذ» التابعة لها، يأتي الدور على تنظيم الجانب العسكري الأهم بالنسبة لـ«تحرير الشام»، وذلك انطلاقاً من عملية التجنيد وقبول المتنسبين.

ويقرأ مراقبون اتجاه «هيئة تحرير الشام» إلى مزيد من التنظيم، ضمن مسعاها لفرض نفسها أمام الغرب والمجتمع الدولي عموماً، كجزء من معادلة الحلّ السوري مستقبلاً. ودلّت الفترة السابقة على هذا المسعى لـ«الهيئة»، من خلال تغيير مفردات خطابها، وظهور قائدها أبو محمد الجولاني بحلّة عصرية لدى لقائه صحافياً أميركياً (مارتن سميث) قبل أشهر، تبعه تصريح من مكتب العلاقات الإعلامية في «الهيئة» وصفته «تحرير الشام» بـ«الهام»، بأنه «من الواجب علينا كسر العزلة، وإبلاغ واقعنا بكل السبل الشرعية المتاحة، وإيصال ذلك إلى شعوب العالم والعالم، بما يساهم في تحقيق المصلحة ودفع المفسدة لثورتنا».

لكن «الهيئة» لا تزال تواجه مشكلة إدراجها على لوائح الإرهاب الأميركية مع الكثير من قياداتها، والتي تطلبهم للاعتقال أو التصفية، وذلك من خلال الإعلانات المتكررة من قبل واشنطن عن مكافآت كبيرة للإدلاء بمعلومات حول قيادات «الهيئة». ويجعل كل ذلك من خطوات «تحرير الشام»، بلا فاعلية حقيقية في الميزان العام للقضية السورية وسبل حلّها، والأطراف القابلة لتكون جزءاً من الحل.

وانتشرت في الأيام القليلة الماضية على حسابات تتبع لـ«هيئة تحرير الشام» إعلانات مرئية تدعو الراغبين للانتساب في الجناح العسكري لـ«الهيئة»، مع تخصيص أرقام للتواصل مع مراكز، تكون بمثابة شُعب تجنيد نظامية في ثماني مدن وبلدات في إدلب. وتناقلت صفحات نشطاء في إدلب تصريحات المتحدث باسم الجناح العسكري في تحرير الشام»، أبو خالد الشامي، بشرح فيها بالتفصيل هذه الخطوة بقوله: «يأتي تأسيس شعب التجنيد في المناطق المحرّرة، بالتوازي مع التطورات العسكرية التي تشهدها المنطقة ومواكبة مع المرحلة الحالية، وكنّا في هيئة تحرير الشام خلال الفترة السابقة نعتمد على مكاتب انتساب، واليوم تطورت إلى شعب تجنيد، وهي 8 شعب رئيسية موزعة ومنتشرة في كل جغرافيا المناطق المحررة». وأضاف الشامي: «تتركز وظائف شعب التجنيد على استقبال وتنظيم الراغبين في الانضمام إلى صف الثورة والدفاع عن الأراضي المحررة، وذلك من خلال منظومة عسكرية متكاملة في مختلف التخصصات، حيث حددت سن الإنخراط من 18 إلى 35 سنة، وتشرف هذه الشعب عبر لجانها المختصة على تقييم المنتسبين بعد اجتيازهم البرنامج التدريبي وفق معايير عسكرية معينة، ثم فرزهم حسب التخصصات والصنوف العسكرية».

ونوّه إلى أن «هذه الشعب تهتم برفع الكفاءة العسكرية للمنتسبين وتطوير المجال العسكري لتأهيل وتخريج نوعية مقاتلين أكثر حنكة وتدريبا، استعداداً للمراحل المقبلة من الدفاع عن المحرر وتحرير الأراضي التي احتلتها المليشيات الأسدية». وخلال الفترة الماضية، خرجت أصوات دولية تنصح الولايات المتحدة بإعادة تقييم «تحرير الشام» والتفكير في التعامل معها كأمر واقع، وكونها القوة الأكثر تنظيماً في الشمال السوري، بما يساهم في إنجاز الحل السوري، وإيقاف ذرائع النظام وحلفائه، لا سيما الروس، بالتمدد أكثر داخل مناطق سيطرة المعارضة السورية، وتحديداً في إدلب والشمال الغربي. وضمن ذلك، جاءت ورقة «مجموعة الأزمات الدولية» مطلع فبراير/شباط الماضي للإدارة الأميركية، والتي تتضمن نصائح لرفع «تحرير الشام» من تصنيفها كمنظمة إرهابية. وأشارت المجموعة حينها، إلى أنه «إذا كانت إدارة (الرئيس الأميركي) جو بايدن تسعى إلى تصحيح السياسة الخارجية المفرطة في العسكرية التي تنتهجها واشنطن، فإن هناك فرصة في إدلب لإعادة تعريف استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، في المنطقة التي وصفها مسؤولون أميركيون ذات يوم بأنها أكبر ملاذ آمن للقاعدة، ولم تعد المحافظة السورية الشمالية الغربية كذلك». ونوهت المجموعة إلى أن «حدّة هيئة تحرير الشام، وهي الجماعة المتمردة الأكثر هيمنة في إدلب، انكسرت، وتسعى الآن للدخول في مجال المشاركة السياسية بشأن مستقبل سورية».

> دعت «الهيئة» الراغبين إلى الانتساب لجناحها العسكري

تملك «الهيئة» جهازاً أمنياً قوامه 6 آلاف عنصر (عمر حاج قدور/فرانس برس)

وتتحكم «هيئة تحرير الشام» في إدلب في الجانب الاقتصادي الذي ضبطته من خلال «حكومة الإنقاذ». وفي حين يأخذ المدنيون في إدلب عليها الهيمنة على هذا الجانب، إلا أنهم يقرّون بتفوقها في ضبط الجانب الأمني بنسبة كبيرة، إذ باتت الهيئة تمتلك جهازاً أمنياً كبيراً قوامه ستة آلاف أمني مدربين بشكل جيد، أظهروا قدرة واضحة على ضبط الانفلات الأمني السابق. وهذا الجهاز استخدمته «الهيئة» لمكافحة العناصر والتنظيمات المتشددة الأخرى في إدلب لجهة تحجيمها، لا سيما خلايا «القاعدة» وتنظيم «حراس الدين».

وفي هذا السياق، رأى الباحث في الشأن السوري والجماعات «الجهادية»، عرابي عرابي، أن «الهيئة بدأت خطوات عقلنة في اتجاهين، سواء على مستوى العناصر فيها، أو على مستوى شكل التنظيم»، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «شكل التنظيم تغيّر في الهيئة من جهة الهرمية والشكل العام، أما لجهة العناصر فلاحظنا تغيراً في نوعية الخطاب، وباتت للهيئة أخيراً مؤسسات تتبع لها بشكل أو بآخر كحكومة الإنقاذ، وهذه الأخيرة أيضاً أنشأت مديريات ومؤسسات ذات صبغة حكومية، والهيئة ذاتها باتت لديها موارد مالية كبيرة تأتيها من تلك المؤسسات». ورأى أن «هذا الواقع أفرز شبكة علاقة من نوع معين بين الهيئة والناس في إدلب، سواء من خلال التوظيف أو غيرها من العلاقات الاقتصادية، وهذا الشيء يمكن وصفه بأنه أمر واقع». ولفت عرابي إلى أن «الهيئة اليوم، تسعى إلى تصدير موقف للغرب بأنها مقبولة شعبياً وتمتلك السلطة والسطوة، حيث تبرز إعادة هيكلة الجناح العسكري والقوة المسلحة فيها، كأحد أهم أشكال ذلك». أما بالنسبة لضبط مسألة التجنيد وتنظيمها، فنوه عرابي إلى أن «لذلك وجهين: الأول فرض سلطة الهيئة في المنطقة، وهي رسالة تجاه باقي الفصائل، أما الثاني فيتعلق بأنها موجودة في الشمال الغربي لضبط الأمور، ومنع حدوث أي خرق غير مسؤول في المنطقة بإمكانه زعزعة وتأزيم جزئية من القضية السورية في المنطقة المسيطرة عليها، للقول إن لديهم نموذج حوكمة واضحا، يمكن للجميع التعامل معه».

الحدث

تحمل الأزمة في تونس أبعاداً عدة، ففي موازاة عدم انسجام الائتلاف الحاكم وضعف المعارضة، يظهر الكباش بين رأسي السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يكرّس التعطيل، فيما يفاقم عدم النضوج السياسي والحزبي، وتراجع الجانب الاقتصادي خطورة الوضع

لجنا بعض المعارضة إلى التعطيل والاستعراض (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تونس مشهد مشتت

توازنات ضعيفة تعطّل البلاد وتعمّق الأزمات

تونس ـ **العربي الجديد**

تُجمع الآراء في تونس، على أن الأزمة العميقة التي تتخبط فيها البلاد منذ أشهر عدّة، ليست دستورية أو قانونية كما تبدو، وإنما سياسية بامتياز، ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، عندما يرون أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها تونس حالياً، يمكن أن تتراجع سريعاً إذا حصل توافق سياسي بين الخصوم.

ويعيش المشهد التونسي توازناً معطلاً لكل حركة ممكنة، ويكاد البرلمان ينقسم إلى شطرين متساويين، يمنع أحدهما الآخر من التحرك في أي اتجاه، مع أفضلية طفيفة لصالح الائتلاف الحاكم الهش للغاية، الذي يمكن أن يتأثر بأي غياب أو انسحاب لعدد، ولو كان صغيراً، من نوابه، خلال أي من جلسات التصويت الحاسمة. في المقابل، تقف المعارضة مفكّكة وضعيفة، على الرغم من أن عددها يفوق المائة نائب مجتمعة.

ويتميز المشهد أيضاً بوجود معارضات عدّة داخل المعارضة: اختلافات داخل الكتلة الديمقراطية بين حركة «الشعب» و«التيار الديمقراطي» بسبب الخلاف حول التموقع حول الرئيس التونسي قيس سعيّد وملفات أخرى، وخلافات حول المحكمة الدستورية ظهرت في التصويت الأخير، حيث صوت نواب من «التيار» لصالح التعديلات وليس ضدها، وخلافات مع الحزب «الدستوري الحر» بسبب موقفه المضاد للثورة. ويأتي ذلك فضلاً عن خلافات أيديولوجية وفكرية عميقة بين مكونات هذه المعارضة: حزب قومي ناصري مناهض للإسلام السياسي (حركة الشعب) وآخر اجتماعي تقدمي مناصر للثورة ووسطي («التيار الديمقراطي»)، وثالث ليبرالي مناهض للثورة (الدستوري الحر). وتعليقاً على المشهد السياسي العام في تونس، اعتبر الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي» غازي الشواشي، أن هذا المشهد «يتميز برمّته بتوازنات ضعيفة، وليس المعارضة وحدها، وبالتالي لا يوجد طرف قوي، لا في السلطة ولا في المعارضة، ما جعل الوضع في البلاد معطلاً، وبالتالي لا يمكن الذهاب في الإصلاحات أو مواجهة الأزمات». وأضاف الشواشي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «في الوقت الذي تبدو فيه المعارضة مفككة وضعيفة، فإن الأطراف الحاكمة أيضاً غير منسجمة وغير موحدة، ومواقفها غير متناسقة، ولا يوجد ما يجمعها، وهي بلا رؤيا أو بوصلة»، مبيناً أن «الضعف يشمل كافة المشهد البرلماني من أحزاب حاكمة ومعارضة ومؤسسات دولة».

ورأى الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي»، أن الصراع «انتقل من أغلبية حاكمة ومعارضة إلى صراع بين رأسي السلطة التنفيذية والتشريعية لتصبح الأزمة متعددة الأبعاد». وأوضح أنه «بالنظر إلى المشهد داخل البرلمان، نرى أن الكتلة الديمقراطية مثلاً، وهي الكتلة الأولى في المعارضة بـ38 نائباً، تحاول أن تمارس دورها في المعارضة كمعارضة بنّاءة، وأن تكون قوة اقتراح، بينما توجد معارضة أخرى داخل البرلمان يقودها الحزب الدستوري الحر، وهي محدودة عددياً وضعيفة، ولذلك فهي تحاول أن تمارس التشويش والصراخ ولفت الأنظار من خلال استعمال مكبّرات الصوت، وارتداء الخوذة مثلما فعلت رئيسة الحزب (عبير موسي) أخيراً، وأحياناً تلجأ إلى تعطيل عمل البرلمان، وهذه التصرفات تنم عن تشويش وصبيانية وترذيل للمؤسسة البرلمانية، وليس عن معارضة حقيقية».

وأعاد الشواشي هذا المشهد إلى «التركيبة التي أفرزتها الانتخابات وجعلت الأحزاب السياسية غير قادرة على أن تقوم بدورها، وبالتالي فنجاح المعارضة نسبي في ظلّ مرحلة دقيقة تمر بها البلاد». ولفت إلى أن المشهد ككلّ «في حاجة إلى معالجة حقيقية وإلى حوار وطني، لأنه من دون حوار لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بدورها، ما سيجعل تعطيل المسار الديمقراطي متواصلاً». كما رأى أن «الأشهر المقبلة ستكون مصيرية في تاريخ تونس، فإما الذهاب في خيار الإنقاذ، أو الدخول في متاهات ستعود بالوبال على الجميع».

من جهته، رأى المحلل السياسي منذر بالضيافي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المشهد التونسي ككل غريب، فاحياناً لا نعرف المعارضة من عدمها». وبالنسبة إليه، فإن «المشهد الحزبي ككل يتسم بالضعف، إذ لا توجد أحزاب قوية ومهيكلة وذات برامج، وتسيّر الأمور بطريقة ديمقراطية وتعقد مؤتمرات واضحة مثلما نشاهد في الغرب، حيث تكون المعارضة واضحة والحزب الحاكم يحكم». وبرأيه، فإن المشهد الحزبي «مفكك، ولا تملك تونس بعد معارضة قوية، ما يشكل نقطة ضعف للعمل السياسي في البلاد».

ورأى المحلل السياسي التونسي أنه «لا يمكن الحديث عن ديمقراطية من دون أحزاب، فهي العمود الفقري والأساس، ولكن الأحزاب للأسف تعتمد على الأشخاص، وترتبط بأفراد، مع فقدانها الشروط التاريخية للبناء في القيادة والتسيير والبرامج». وفي هذا الصدد، أشار إلى أن «فترة الاستبداد السياسي والحكم الفردي طيلة 50 عاماً، أفقرت الحياة السياسية وضربت النخب السياسية، ولم تسمح ببناء أحزاب مهيكلة وقوية، باستثناء حزب الدولة الحاكم، وبعد 14 يناير 2011 (تاريخ سقوط نظام زين العابدين بن علي) ومرور 10 أعوام على الثورة، كان يؤمل أن تتكون أحزاب قوية ومهيكلة وتتنافس على الحكم، ولكن للأسف لم يحدث هذا، وحتى تجربة (حزب) نداء تونس، سرعان ما فشلت، فعنصر قوته كان في ذات الوقت عنصر فشله، وهو (الرئيس التونسي) الراحل الباجي قائد السبسي، لأنه بمجرد اختياره لرئاسة الجمهورية تفكك الحزب».

وفي المحصلة، شدّد بالضيافي على أن «الديمقراطية ضعيفة ومختلة بسبب غياب أحزاب قوية لها برامجها، وتتداول على السلطة»، مبيناً أن «المطلوب لخلق التوازن في المشهد السياسي، تكوين أحزاب قوية تكون قادرة على منافسة الأحزاب الحاكمة»، ومؤكداً أن «تفكك المعارضة يعود إلى كونها معارضة إحتجاجية وليس لها تصورات» على حد تعبير الباحث عبد الباقي الهرماسي، فالدستوري الحر مثلاً من أحزاب المعارضة، ولكنه «لا يطرح بدائل أو برامج، بل يحتج فقط وهو احتجاج يتحول أحياناً إلى نوع من الفلكلور». وفي هذا الإطار، اعتبر أن «الحزب الدستوري الحرّ، يستمد قوته من عدائه لخصمه السياسي، أي حركة النهضة»، مؤكداً أنه «في غياب ثقافة سياسية واضحة ومواقف موحدة، لا يمكن معرفة من هو في الحكم ومن هو في المعارضة، فالمفروض أن من يفوز في الانتخابات هو الذي يحكم، ولكننا إزاء مشهد غريب وضبابي».

فشل سحب الثقة

تعجز المعارضة التونسية، منذ 3 أشهر، عن تقديم لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، على الرغم من ادعائها منذ ذلك الوقت جمع أكثر من مائة توقيع عليها، ولا تحتاج المعارضة إلا إلى 109 نواب لتغيير المشهد عبر سحب الثقة من الغنوشي، ومن الحكومة أيضاً.

الحدث

هدنة في أفغانستان... وغني يدعو لانتخابات مبكرة

تشهد أفغانستان حالياً هدنة بمناسبة عيد الفطر، يحاول الرئيس أشرف غني استغلالها بإبداء استعداده لإجراء انتخابات مبكرة لتسريع الحل

مع بدء هدنة أفغانية لثلاثة أيام وُصفت بـ«التاريخية» بمناسبة عيد الفطر، أمس الخميس، أبدى الرئيس الأفغاني أشرف غني، استعداد الحكومة لإجراء انتخابات مبكرة، بهدف تحقيق السلام. وحثّ في خطاب متلفز حركة «طالبان» على الاعتراف بأن «الحرب ليست حلاً للصراع المحتدم في البلاد». وأضاف أن «الشيء الجيد في النظام الديمقراطي هو أن كل رئيس يجب أن يرحل في نهاية المطاف، شرطنا هو إجراء انتخابات بمجرد أن الشعب يريد ذلك»، وأوضح «أنه وزملاءه في القيادة مستعدون لعدم ترشيح أنفسهم مجدداً، والانصياع لرغبة الشعب». واعتبر أن «رحيل القوات الأجنبية قدم فرصة تاريخية لأفغانستان لتطبيق سيادة أوسع على الصعيد الوطني». وحول دعوة «طالبان» للهدنة بمناسبة العيد، قال غني إن «انسحاب القوات الأجنبية لا يترك أي سبب لطالبان لمواصلة تمردها المميت». وأختتم الرئيس الأفغاني حديثه بالقول إن «اللجوء إلى العنف، وقتل المدنيين، وتدمير البنية التحتية، ومهاجمة الأماكن العامة، أمر خاطئ، وغير قانوني في أي يوم وليس في أيام العيد فقط».

وجاءت الهدنة التي اقترحتها الحركة ووافق عليها غني، بعد أسابيع من القتال، الذي نشب بعد تأخير الولايات المتحدة انسحاب قواتها من البلاد، إلى ما بعد 1 مايو/أيار الحالي، الموعد الذي كان مقرراً لذلك. وحصلت أبرز تلك التطورات الميدانية في 8 مايو الحالي، مع مقتل أكثر من 50 شخصاً وإصابة نحو 100 آخرين في حي الهزارة، غربي العاصمة كابول، في سلسلة انفجارات أمام مدرسة للبنات. وكان هذا الهجوم الأكثر دموية في عام. واتهمت السلطات حركة «طالبان» بالمسؤولية عن هذا الهجوم، لكن الحركة نفت ذلك. وفي أعقاب الهجوم، أعلن أرفع دبلوماسي أميركي في العاصمة الأفغانية روس ويلسون، أن انسحاب الجيش لن يكون إيذاناً بانتهاء حشد الولايات المتحدة «لدعم تعليم النساء والدفاع عنه» في أفغانستان. وتعهدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان بمواصلة دعم هذا البلد. وأفادت رئيسة البعثة ديبورا ليونز في بيان نُشر بمناسبة عيد الفطر: «دعوني أؤكد لكم أنه ليست لدينا أي نية للذهاب إلى مكان آخر. نعتزم الاستمرار في مسارنا والعمل معكم جميعاً». في موازاة ذلك، فإن قلة تعتقد أن القوات الأفغانية ستتمكن من مواجهة «طالبان» من دون حماية قوات جوية والقوات الخاصة الأميركية. وفي حين يتجنب المتمردون المواجهات مع القوات الأميركية، إلا أنهم يكثفون هجماتهم على القوات الحكومية الأفغانية. وفي الأسابيع الماضية، اشتدت المعارك في بعض المحافظات، ويوم الثلاثاء الماضي، سيطرت «طالبان» على منطقة واقعة تحت سيطرة الحكومة الأفغانية في ضاحية كابول. ويحاصر مقاتلو «طالبان» بشكل متزايد المدن الكبرى، ما يشير إلى أنهم ينتظرون انسحاب القوات الأميركية قبل شن هجمات واسعة النطاق ضدها. في سياق آخر، حث مسؤولون أميركيون كبار سابقون، وزيري الخارجية أنتوني بلينكن والدفاع لويد أوستن، على بذل مزيد من الجهد لتوفير تأشيرات دخول للأفغان الذين عملوا مع الولايات المتحدة في أفغانستان، قبل انسحاب القوات الأميركية، وذلك بحسب رسائل اطلعت عليها وكالة «رويترز»، أول من أمس الأربعاء. وجاء في الرسائل: «التاريخ الأميركي حافل بالحالات التي فشلنا فيها في إدراك أو الاستعداد أو الحد من العواقب الوخيمة، التي قد يتعرض لها هؤلاء الذين وقفوا إلى جانبنا وأمنوا بنا عندما كانت الأوضاع صعبة». وتابعت الرسائل: «لدينا التزام أخلاقي يدفعنا للتصرف بشكل أفضل هذه المرة». وحملت الرسائل توقيع نحو 100 مسؤول سابق، من بينهم كثيرون عملوا على صياغة السياسة الأميركية تجاه أفغانستان خلال 20 عاماً.

> تحاصر «طالبان» المدن الكبرى في انتظار الانسحاب الأميركي

تصاعد التوتر في الأيام الأخيرة في أفغانستان (الأناضول)

ودعا المسؤولون، ومن بينهم أربعة سفراء سابقين للولايات المتحدة في أفغانستان وجنرال متقاعد، إدارة بايدن إلى الإسراع في إجراءات ما تسمى تأشيرات الهجرة الخاصة للأفغان الذين عملوا لصالح الولايات المتحدة. وذكرت الرسالة أن أكثر من 18 ألف أفغاني من بينهم مترجمون سابقون في انتظار البت في طلبات حصولهم على التأشيرات. وقتل آلاف الأفغان أو اضطروا للهرب، بسبب النزاع الذي تصاعد بعدما استولت «طالبان» على مناطق عدة في البلاد. وبدأت الحركة والحكومة الأفغانية مفاوضات سلام، لكنها متوقفة الآن. وفي الماضي، تم احترام اتفاقات وقف إطلاق النار عموماً، في ما بعد طريقة لقادة «طالبان» لإثبات سيطرتهم على كافة الفصائل الناشطة في البلاد.

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

تحليل

اضطرابات كولومبيا

عنف متزايد يؤجّجه عدم إصلاح هيكلية الشرطة

يطرح التعامل الأمني مع احتجاجات كولومبيا معضلة منسية في البلاد، تتعلق بنقل وصاية الشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، فضلاً عن إجراء إصلاحات مرتبطة بحقوق الإنسان فيها

اعتادت كولومبيا تصدّر الأنباء العالمية لسببين: المخدرات والحرب مع المتمردين. وفي لحظات عدة، تشابك السببان في إطار حرب أشعل بين السلطات والمسلحين. غير أنه منذ 28 إبريل/نيسان الماضي، تحوّلت شوارع المدن الكولومبية الرئيسية إلى ساحة لحرب جديدة، لم تتعامل معها قوى الأمن بطريقة مغايرة لتعاملها في الاشتباكات مع مهرّبي المخدرات والمتمردين، بل أمعنت قتلاً بمتظاهرين عزّل يحتجون على قوانين ضريبية في ظلّ وضع اقتصادي صعب. وأدت الاشتباكات إلى سقوط 42 قتيلاً على الأقل، بينهم أحد أفراد قوات الأمن بحسب هيئة «المدافع عن الشعب» العامة لحماية حقوق الإنسان. من جهتها، أعلنت السلطات أن عدد الجرحى بلغ 849 من عناصر الشرطة أصيب 12 منهم بأسلحة نارية، و716 مدنياً، لم توضح عدد الذين أصيبوا بالرصاص بينهم. وهذه الاحتجاجات هي الأكثر دموية على الإطلاق في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 50 مليون نسمة وأفقره وباء كورونا الذي أودى بحياة نحو 79 ألف شخص، مع تأثر آلاف الكولومبيين في الاحتجاج، كما حصل مساء أول من أمس الأربعاء، حين خرجوا لليوم الـ15 على التوالي، إلى شوارع العاصمة بوغوتا ومدن أخرى.

وحول عمليات القتل التي تمارسها السلطات، اعتبر الأستاذ الجامعي، الذي كان يتظاهر في بوغوتا، لويس كارلوس غارسيا، أن «البلاد تشهد حالة قصوى من عدم المساواة». وأضاف لوكالة «فرانس برس»: «نقول بكل شرعية، إن هذا ليس عدلاً، وكل ما تلقيناه من الدولة هو العنف». أما الرئيس اليميني إيفان دوكي، الذي حاول استدراك عنف الشرطة باستقبال ممثلي الشباب الذين كانوا في طليعة الاحتجاج، مساء الأربعاء، فوعد بجعل التسجيل في الجامعات الحكومية مجانياً للأكثر فقراً. وقال: «سأوظف كل طاقتي وقدراتي وفريق الحكومة لجعل هذه العملية (التفاوض) تسير بشكل جيد».

وأشار دوكي الذي تنتهي ولايته العام المقبل الغضب الشعبي بمشروع قانون الإصلاح الضريبي، الذي يتضمن زيادة ضريبة القيمة المضافة وتوسيع أساس ضريبة الدخل. وكان قد واجه من قبل في 2019 و2020 تظاهرات حاشدة أخرى. ومع أنه سحب النص في 2 مايو/ أيار الحالي، إلا أن التعبئة ضد القمع الذي تندد به المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي استمرت، وكذلك للمطالبة بتغيير سياسة الحكومة في مواجهة الفقر المتزايد الذي يعاني منه 42,5 في المائة من السكان، فضلاً عن عدم المساواة والفساد. وعلى الرغم من كل ذلك، رفض دوكي الاعتراف بتجاوزات الشرطة، مؤكداً أنهم عملوا «في إطار تطبيق مطلق للدستور»، وأن الانتهاكات «بسبب سلوك فردي تُقدَّم إلى القضاء». وشدّد دوكي على أن «أفراداً من قوات الشرطة تعرضوا لاعتداءات»، مشيراً إلى تقديم 65 إجراء تأديبياً ضد رجال أمن، بينهم ثمانية بتهمة القتل و11 لاعتداءات جسدية و27 بسبب إساءة استخدام السلطة. وأعلنت الشرطة يوم الإثنين الماضي تعليق عمل خمسة من أفرادها، لكن المتظاهرين يطالبون بالمزيد. وقال الطالب ميغيل كينيونس في بوغوتا «نأمل أولاً في تقديم اعتذار لجميع الرفاق الذين سقطوا من أجلنا نحن في الشارع، ومن أجل جميع هذه العائلات التي انتهك حقها في التظاهر».

لكن الأمور لا تقف عند هذا الحد، بل اعتبر مراقبون أن أعمال العنف وارتفاع أعداد القتلى تشير إلى حاجة ملحّة لإصلاح الشرطة. وهو وصفه قائد الشرطة السابق، أوسكار نارانخو، الداعي لتغيير أساليب الشرطة بالقول: «قوة الشرطة كانت جيدة جداً للحرب»، ولكن بعد أن أبرمت كولومبيا اتفاق سلام مع «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك) عام 2016، تغير الوضع. وأضاف أنه قبل الاتفاق، كان يتم ربط الاحتجاجات بالحركات المتمردة، لكن الاتفاقية منحت مساحة جديدة للحوار السياسي، وأفضت إلى استياء جيل آمن أنه سيعيش بسلام بعد عقود من القتال، إلا أن الشرطة لم تتكيف بعد مع هذه المستجدات. وقال: «إن الشرطة في حاجة إلى تسريع عملية التكيف مع هذا الوضع الجديد في فترة ما بعد الحروب».

> تُقلت وصاية الشرطة إلى وزارة الدفاع في الخمسينيات
>
> تعاملت الشرطة مع المتظاهرين كتعاملها مع «فارك» والعصابات

لكن وزير الدفاع دييغو مولانو، المشرف على الشرطة، ألقى باللوم في الاضطرابات على الجماعات المسلّحة، معتبراً أنها دفعت الناس لإطلاق النار على الضباط. وقال إن «المنظمات الإجرامية تقف وراء أعمال العنف التي تلطخ الاحتجاج السلمي». ولإشراف وزارة الدفاع على الشرطة الوطنية قصة أخرى، فقد درجت العادة على خضوع الشرطة لوزارة الداخلية، لكن كولومبيا سلّمت الشرطة لإمرة وزارة الدفاع في الخمسينيات، لمواجهة التطورات العسكرية التي بدأت في البلاد من جهة، وأيضاً لمنع استغلال السياسيين للشرطة في معاركهم السياسية.

ويحلل العقد الأول من القرن الحالي، أصبحت الشرطة لاعباً حاسماً في استراتيجية «مكافحة التمرد» في مواجهة «فارك»، فكان الجيش يقوم بعمليات طرد لعناصر من الحركة من أرض ما، ثم يسلّمها للشرطة. وكانت الاستراتيجية ناجحة بمقاييس بوغوتا، وساهمت في دفع «فارك» للتفاوض وصولاً لتوقيع اتفاقية السلام. ومنذ توقيع الاتفاقية لم يتغير شيء لدى الشرطة، لا في الهيكلية ولا في السلوك، إذ على الرغم من تأييد الرئيس السابق، خوان مانويل سانتوس، إخراج الشرطة بعناصرها الـ140 ألفاً، من وصاية وزارة الدفاع، إلا أن الجيش والوزارة رفضا ذلك، لأسباب متعلقة بالتمويل العالي الذي يحصلان عليه من خلال الشرطة.

في الوقت الحالي، يحاول المطالبون بإصلاح الشرطة بنقل وصايتها من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، وإعطاء الأولوية للتدريب على مفاهيم حقوق الإنسان، والحدّ من استخدام الأسلحة، ومحاكمة الضباط الذين يرتكبون جرائم في المحاكم العادية بدلاً من المحاكم العسكرية. هذه الخطوات تلاقي اعتراضات قائد الشرطة الوطنية، الجنرال خورخي لويس فارغاس، الذي يرفض نقل الشرطة من وزارة الدفاع إلى الداخلية، رغم إعلانه عن تقديم خطة إصلاح في وقت سابق من العام الحالي، مشيراً إلى أن «وضع تهريب المخدرات وعمل الجماعات المسلحة يمنعان من حصول ذلك في الوقت الحالي، خصوصاً أنها المشكلة الأهم في كولومبيا».

(العربي الجديد)

شرق غرب

معارض فنزويلي يتهم النظام باضطهاده

أعلن المعارض الفنزويلي ليوبولدو لوبيز الذي صدر حكم بحقه وتطالب بلاده إسبانيا بتسليمه لها، أمس الخميس، أنه ضحية «اضطهاد» يمارسه نظام الرئيس نيكولاس مادورو. ويعد وضعه عام 2017 قيد الإقامة الجبرية في بلاده، شارك في محاولة تمرد ضد مادورو في إبريل/نيسان 2019. وبعد فشل المحاولة، لجأ إلى السفارة الإسبانية في فنزويلا.

(فرانس برس)

استطلاعات برازيلية: لولا سيفوز برئاسيات 2022

أظهر استطلاع للرأي نشره معهد «داتافوليا»، مساء أول من أمس الأربعاء، أن الرئيس اليساري السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، سيفوز في الانتخابات الرئاسية في البرازيل لعام 2022 بفارق مريح عن الرئيس اليميني المتطرف جايير بولسونارو. ويُتوقع فوز لولا بـ41 في المائة من الأصوات في الجولة الأولى، مقابل 23 في المائة لبولسونارو. في الجولة الثانية، سيفوز الرئيس السابق بنسبة 55 في المائة في مقابل 32 في المائة.

(فرانس برس)

تنديد بجرائم الصين ضد الإيغور

اتهمت جماعات حقوقية ودول غربية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، مساء أول من أمس الأربعاء، الصين بارتكاب جرائم جسيمة ضد الإيغور، وطالبت بدخول خبراء الأمم المتحدة دون عوائق. في سياق متصل، ذكر مركز السياسات الاستراتيجية الأسترالي، أن السياسات القسرية التي تتبعها الصين في إقليم شينجيانغ قادت إلى تراجع حاد في معدل المواليد بين الإيغور وأقليات أخرى مما قد يعزز الأدلة على وقوع إبادة جماعية.

(رويترز، أسوشييتد برس)

القاهرة توافق على مطالب موسكو

مراقبون عسكريون روس في المطارات

في مسعى لتسريع عودة رحلات الطيران العارض إلى شرم الشيخ والغردقة، وافقت السلطات المصرية على تعيين ضباط أمن روس في مطاري المدينتين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر سياسي مصري رفيع، لـ«العربي الجديد»، أن مصر وافقت على تعيين ضباط أمن روس في مطاري شرم الشيخ والغردقة، لتسريع عودة رحلات الطيران العارض (الشارتر) إلى المدينتين، والتي كانت تحمل آلاف السياح الروس، وهو ما يشكّل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي.

وأضاف المصدر أن القاهرة كانت تتحفظ في مفاوضاتها مع موسكو على طلب الأخيرة تعيين ضباط روس في المطارات المصرية، باعتبار ذلك اعتداءً على السيادة، ومن الممكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي، لكنها وافقت على ذلك بعدما رصدت لجان الفحص الروسية للمطارات المصرية خطأً ارتكبه أحد أفراد الشرطة في مطار شرم الشيخ، بعد حادث الطائرة الروسية، وأبلغ المراقبون الروس الرئيس فلاديمير بوتين بالواقعة.

وتوقفت الرحلات الجوية بين روسيا والمطارات المصرية منذ خريف 2015، في أعقاب سقوط طائرة ركاب روسية في شبه جزيرة سيناء ومصرع من كان فيها، قبل أن تعود بين موسكو ومطار القاهرة الدولي في 2018، بعد الاتفاق على مجموعة من التدابير الأمنية.

واستمرت المفاوضات لسنوات بين مصر وروسيا لإعادة رحلات «الشارتر» المتوقفة منذ تفجير الطائرة الروسية في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، وتم خلالها اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان سلامة الرحلات في مصر، منها دعوة خبراء أمنيين روس لفحص إجراءات السلامة في المطارات المصرية وعلى رأسها مطار القاهرة، لكن الجانب الروسي اشترط وجود ضباط روس بشكل دائم في مطاري الغردقة وشرم الشيخ، وهو الأمر الذي رفضته مصر واعتبرته عملاً ضد السيادة.

وكانت «العربي الجديد» أول من كشف أن سلطات مطاري الغردقة وشرم الشيخ جهزت أماكن خاصة بداخلهما لمراقبين روس، يشرفون على تأمين الرحلات الروسية إلى المدينتين، وهو الأمر الذي لطالما رفضته مصر في السابق.

وأكدت تصريحات لنائب وزير الخارجية الروسي أوليغ سيرومولوتوف، الأربعاء الماضي، ما نشرته «العربي الجديد» في وقت سابق عن أن القاهرة سمحت بالفعل بوجود مراقبين روس في مطاري شرم الشيخ والغردقة. وقال سيرومولوتوف، في تصريحات صحافية، إن مصر «اتخذت كافة التدابير لتقليل المخاطر الأمنية، بما فيها المخاطر الوبائية، لكن الجانب الروسي سيُبقي مسألة أمن الطيران مع مصر تحت سيطرته». وأوضح أن الاستئناف الكامل للطيران مع مصر «جاء نتيجة العمل المشترك للمختصين الروس والمصريين لتحسين مستوى الأمن في مطارات منتجع البحر الأحمر في مدينتي شرم الشيخ والغردقة». قائلا: «لقد قام خبراؤنا بزيارة الموانئ الجوية المذكورة عدة مرات وفحصوا آليات التحكّم فيها وعمل الأفراد».

وأضاف أن «إجراءات التفتيش التي تمت هناك أظهرت أن مصر اتخذت كافة الإجراءات الممكنة لتقليل المخاطر المرتبطة بضمان الأمن، بما في ذلك من وجهة النظر الوبائية. وهذا ما يسمح بفتح الاتصال الجوي مع شرم الشيخ والغردقة، بعد مرور خمس سنوات». وتابع: «في الوقت نفسه، أود أن أؤكد أن روسيا ستواصل إبقاء هذه المسألة تحت السيطرة، لأن سلامة مواطنينا هي أولوية مطلقة بالنسبة لنا».

وكان مصدر في وزارة الطيران المصري قد قال لوكالة الأنباء الروسية «سبوتنيك» في 17 مايو/ أيار 2017، إنه «كانت هناك مطالب من لجان المتابعة والتفتيش الروسية التي زارت مصر تتعلق بالتأمين»، مضيفاً أن روسيا «اقترحت وجود وفد أمني بصفة مستمرة في المطارات المصرية التي تستقبل الطيران الروسي، لكن الاقتراح لم يلق قبول الطرف المصري». وأضاف المصدر أنه «خلال المشاورات حول اتفاق سلامة الطيران بين البلدين طلبت روسيا

رصد الروس خطأ ارتكبته الشرطة في مطار شرم الشيخ (خالد دسوقي/فرانس برس)

> القاهرة كانت تعتبر الطلب الروسي اعتداء على السيادة

تعيين رجال أمن روس بصفة مستمرة في المطارات المصرية التي تستقبل الطيران الروسي، لكن مصر رفضت ذلك، لا سيما أنها تقوم بتنفيذ الإجراءات الأمنية كافة داخل المطارات ومن وقت دخولها المجال الجوي المصري حتى إقلاعها في رحلة العودة». وأكد المصدر حينها أن «مسألة وجود عناصر أمن من دولة أجنبية وبصفة دائمة في المطارات تمس سيادة الدولة»، مضيفاً «أعتقد أنّ هذا أمر لن يقبله أي مواطن مصري. ويمكن البحث عن بدائل أخرى تحقق المنفعة والأهداف المرجوة وهو تأمين الركاب والطيران»، لافتاً إلى أن «باب المشاورات ما زال مفتوحاً ولم يغلق، وهناك رغبة في عودة حركة الطيران بين البلدين والمساهمة في تنمية علاقات التعاون الثنائي في المجالات كافة».

وكان مقر عمليات مكافحة فيروس كورونا في روسيا قد أعلن، في وقت سابق، أنه سيتم الإعلان عن عدد الرحلات الجوية من روسيا إلى الغردقة وشرم الشيخ في النصف الثاني من مايو/ أيار الحالي. وتسعى مصر لاستكمال الإجراءات الأمنية في مطاري الغردقة وشرم الشيخ، لاستئناف وصول الرحلات الروسية للمقاصد السياحية على شواطئ البحر الأحمر. وفي يوليو/ تموز 2019، أكد رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي قسطنطين كوساتشوف أن مصر «لم تنفذ بعد توجيهات روسيا بخصوص أمن الطيران العارض».